المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي.
- حالة مجمع متيجي -

ط.عبد اللطيف عثمان -مخبر استراتيجية التحول الى الاقتصاد الاخضر -جامعة مستغانم.
د. عباس لحمر [(*)]- أستاذ محاضر-أ- جامعة مستغانم.

الملخص:

تماشيا مع ظروف الانفتاح الاقتصادي أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توحيد أنظمتها المحاسبية للتفاعل مع البيئة المحاسبية الدولية والاستجابة للمتطلبات الراهنة وتفادي النقائص التي تمس القوائم المالية والمبادئ العامة للمحاسبة، ومنه جاء النظام المحاسبي المالي الجديد ليتوافق مع المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية، وتهدف هذه الورقة البحثية لإبراز طرق المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث قامت الجزائر بتبني قواعد هذا النظام لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية استجابة للتوحيد المحاسبي وسنحاول إبراز أثر ذلك على محاسبة التثبيتات العينية من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مجمع متيجي بمستغانم.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي ، المعالجة المحاسبية، التثبيتات العينية.

Résumé **:**

L'ouverture de l'économie nationale et la mondialisation dictent certaines conditions notamment celles de la normalisation comptable. En effet les entreprises algériennes sont tenues à intégrer les nouvelles normes comptables internationales afin de répondre aux exigences des marchés internationaux. Lenouveau système de comptabilité financière est conforme aux normes comptables internationales et aux normes d'information financière ,Le but de cet article est de mettre en évidence les méthodes de traitement comptable que l'Algérie a adopté à travers une étude de cas réalisée auprès du Groupe METIDJI, Mostaganem.

***Mots clés**: Système de comptabilité financière, traitement comptable, fixations en nature.*

[(*)]*abbess.lahmar@univ-mosta.dz*

مقدمة:

إن اتساع رقعة أعمال الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة أنشطتها في العالم أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت مؤسسات بعض الدول عن حلها وهذا ما دفع إلى تخليهاعن المخططات المحاسبية التي تم اعتمادها سابقا، وقد وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية التغييروإعادة النظر في نظامها المحاسبي وتكييفه مع النظام العالمي الجديد الذي يستدعي ضرورة تهيئة الظروف اللازمة للتعامل مع كل البيئات الاقتصادية لمختلف دول العالم وتبني النظام المالي المحاسبي المعمول به عالميا والذي يتضمن إطارا تصورياومعايير محاسبية تتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية الدولية التي يدعو إليها مجلس معايير الدولة المحاسبية، ولذلك بدأت الجزائر العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد الذي جاء بعدّة مفاهيم جديدة منها طرق التقييم وإعادة تقييم حسابات الميزانية لتوحيد القوائم المالية، باعتبار أن هذا النظام المحاسبي جاء استجابة للتوحيد والتوافق المحاسبي، حيث أصبح تصنيف الأصول يعتمد على مدة بقاء المؤسسة، فإذا تجاوزت السنة المالية اعتبرت أصول ثابتة ومن بينها التثبيتات العينية التي أصبحت معالجتها المحاسبية تعتمد على طرق ومبادئ تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ومن هذا المنطق وباعتبار أن تساؤلات أي دراسة تتطلب التوجه إلى لب المشكلة عن طريق وضع ما تسعى إلية الدراسة بصيغ استفهامية واضحة فإن هذه الدراسة تتوجه للإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية ؟

وللإجابة على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هلتؤثر طريقة تقييم وإدراج الأصول كتثبيتات العينية على المعالجة المحاسبية؟
- كيف يؤثر اختيار حساب معدّل الاهتلاك على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية ؟
- كيف يتم تقييم وتسجيل التثبيتات العينية بمجمع متيجي؟

فرضيات الدراسة:

وبغية الوقوف على واقع المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي بمجمع متيجي، والإجابة على الإشكالية المطروحة، استوجب اختيار واقتراح بعض الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$بين أسس إدراج الأصول كتثبيتات عينية وقواعد النظام المحاسبي المالي بمجمع متيجي؛
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين طرق تقييم التثبيتات العينية وقواعد النظام المحاسبي المالي بمجمع متيجي؛

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥α بين أساليب حساب إهتلاك التثبيتات العينية وقواعد النظام المحاسبي المالي بمجمع متيجي.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية فهم قواعد النظام المحاسبي المالي وتطبيقها في المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية، ويعتبرهذاالموضوعمساهمةعلميةفيبناءالإطارالنظريلإشكاليةتأثير النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية، وأهمية إشراكه في المؤسسات الجزائرية التي تسعى إلى تحديث الممارسات المحاسبية لمعالجة التثبيتات العينية وتسجيلها وفق متطلبات التوحيد؛ ويمكن بذلك أن يكون هناك إبراز لواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الكيانات الاقتصادية بالجزائر من خلال دراسة مدى أثر ذلك على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل أهميةتأثير النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية مع الإشارة إلى حالة مجمع متيج، ومنه يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم الإطار النظري لمزضزع النظام المحاسبي المالي والمعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية؛
- إبراز ضرورة تكييف الكيانات الاقتصادية لأنظمتها المحاسبية لما يتوافق مع متطلبات التوحيد المحاسبي؛
- محاولة اكتشاف بعض نظم الأرباح ذات الصلة بالتسويق الابتكاري؛
- التعرفعلى واقع تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية بمجمع متيجي.

منهجية الدراسة:

يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توضيح أهم النتائج المرتبطة بأثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية، وهذه تعتبر خطوة نحو فهم واقع هذا الأثر على مجمع متيجي، والدراسات الو صفية لا تقتصر على جمع المعلومات وإنما تعتمد على تصنيف البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج منها بحيث يمكن إصدار تعميمات بشأن هذه الدراسة، لذلك تم الاعتماد توزيعالاستبيان والمعالجة الإحصائية ببرنامجSPSS20.

1. النظام المحاسبي المالي على محاسبة التثبيتات العينية.

1.1. محاسبة الأصول الثابتة العينية.

عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية الأصل على أنّه مورد يتحكم فيه الكيان نتيجة لأحداث سابقة وينتظر منه تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل من خلال التدفقات النقدية المتوقعة أو ما يعادلها، وحسب نص المعيار المحاسبي الدولي 16 فإنّ الإعتراف بالأصل لا يكون إلاّ إذا كان هناك احتمال الحصول على منفعة اقتصادية منه، وأن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بقدر من الموثوقية،ويتم القياس المحاسبي للأصول وفق استخدام أسس مختلفة نحصرها في النقاط التالية[1]:

- **التكلفة التاريخية:** القيمة النقدية التي دفعها الكيان للحصول على أصل معيّن وما يعادله بالقيمة النقدية العادلة للأصل المقابل في تاريخ الحصول عليه؛
- **القيمة القابلة للتحقق:** وهي القيمة أو المبلغ النقدي المحصّل في حالة بيع الكيان لأصل معيّن؛
- **القيمة الحالية:** وهي القيمة الحالية لها في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام أصل معيّن.

وتنقسم الأصول إلى أصول متداولة يمتلكها الكيان ويستخدمها لمدّة أقل من سنة، وأصول ثابتة والتي يمتلكها الكيان لفترة زمنية طويلة تفوق السنة، وتعتبر التثبيتات العينية من الأصول الثابتة وتعرف على أنّها أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تستغرق مدة استعماله ما بعد السنة المالية، ويتم تجميع التثبيتات العينية أو الفصل فيما بينها بالاعتماد على مجموعة من المبادئ، حيث أنّ العناصر ذات القيمة الضعيفة لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات، بينما تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة في التثبيتات إذا كان استعمالها متعلق بتثبيتات عينية أخرى وكان الكيان يعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة، أمّا مكونات الأصل تعالج كما لو أنّها عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة، بينما تسجل الأصول المرتبطة بالبيئة والأمن كما لو أنّها كانت تثبيتات عينية بشرط أن تسمح للكيان برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إذا كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اكتسابها[2]، وتنقسم التثبيتات العينية إلى عدة موجودات نحصرها فيما يلي:

- **الأراضي:** ليست كلّ الأراضي تثبيتات، فالأراضي التي تشترى بهدف إعادة بيعها تعتبر مخزونات، بينما الأراضي التي توجد لغرض إقامة مصانع ومنشآت فهي تثبيتات[3]؛
- **عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي:** وتسجل في هذا الحساب الأحداث التي لا تدخل ضمن تكلفة اقتناء الأراضي حيث تعالج كتثبيتات بحد ذاتها[4]؛
- **البناءات:** وتضم جميع المنشآت القاعدية سواءً مباني صناعية أو إدارية أو غيرها من المباني؛

- **الآلات، المعدات والأدوات الصناعية:** وتتمثل في جميع المنشآت التقنية التي تستخدم في عملية الإنتاج لفترات زمنية طويلة ويصعب فصلها غالبا عن الأرض[5]؛
- **التثبيتات العينية الأخرى:** تشمل وسائل النقل والتجهيزات والأثاث ومعدات الإعلام الآلي وغيرها[6].

وتعتبر التثبيتات العينية من أهم الأصول الغير جارية لأنها تساهم في إنتاج السلع والخدمات لفترات زمنية طويلة، وتؤثر بذلكوبدرجة كبيرة على تحقيق الربح أو الخسارة، كما أنّ الخطأ في حساب تكلفة اقتناءها ونفقاتها يؤثر على القوائم المالية لأكثر من سنة.

2.1. النظام المحاسبي المالي كاستجابة للتوحيد المحاسبي.

أصبح التوحيد المحاسبيضرورة حتمية ومطلبا أساسيا لتنظيم النظم المحاسبية وموائمتها مع التغيرات الاقتصادية العديدة، وعليه فالتوحيد المحاسبي حسب AFNOR[7] يشمل جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها[8]، ويقصد به كذلك اللغة المحاسبية من خلال توحيد المفاهيم والمصطلحات وتوحيد مبادئ وطرق العمل وكيفية الحصول على المعلومات والإفصاح عنها، كما يشمل توحيد أشكال الكشوف المالية وتصنيف محتوياتها وترتيبها[9]، ويتناول المخطط المحاسبي المراجع لسنة 1982 تعريف التوحيد المحاسبيمن خلال أهدافه والتي تشمل ما يلي[10]:

- تحسين المحاسبة وفهم المحاسبات وإجراءات الرقابة عليها؛
- مقارنة المعلومات المحاسبية في الوقت والمكان؛
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات وقطاعات النشاط، وإصدار الإحصائيات.

واستجابة للتوحيد، تبنت الجزائر إصلاحات على مستوى المنظومة المحاسبية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الذي يعرف بأنّه نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس وضعية خزينته في نهاية السنة المالية[11]،وقد جاء هذا النظام معتمدا على معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى المخطط المحاسبي العام الفرنسي[12]،متضمنا في محتواه مبادئ ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما[13]:

- **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوقفي الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به؛

- **استمرارية الاستغلال:**تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع لمستقبل خال من التوقف، لذا يتم إعداد البيانات الحسابية والقوائم المالية بافتراض أن النشاط مستمر؛
- **الدلالة:** يجب أن تكون التسجيلات المحاسبية على أساس وثائق ومستندات ثبوتية تضمن مصداقيتها؛
- **قابلية الفهم:**يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مطلوب من المعرفة لذيهم؛
- **المصداقية:**يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبرعنها بشكل معقول؛
- **التكلفة التاريخية:**تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والايرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي إعتمادا على تكلفة الحصول عليها؛
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:**يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.

3.1. قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بتقييم وإدراج التثبيتات العينية.

1.3.1. المعالجة المحاسبية للموجودات من التثبيتات العينية.

تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وهنالك ثلاث حالات وهي:

أ. بقيمة الإسهام: وهنا يكون الإسهام إمّا عن طريق أموال خاصة حيث يتم تسجيل العملية بجعل الحساب 21 تثبيتات عينيةمدينا والحساب 101أموال مملوكةدائنا **(الشكل 1)**، أو عن طريق مساهمة مجموعة من الشركاء وهنا يتم جعل الحساب 21 مدينا والحساب 456دائنا.

الشكل 01 : حيازة تثبيت بأموال خاصة.

N / .. / ..

		تثبيتات عينية	xxx	21x
xxx		أموال مملوكة (حيازة بواسطة إسهامات خاصة)	xxx	101

ب. بقيمة تكاليف الإقتناء:وتندرج فيها مجموع تكاليف الإقتناء ووضعها في مكانها والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى[14]،ويتم تسجيل عملية الحصول على التثبيت بجعل الحساب 21تثبيتات عينية مدينا والحساب 404 موردو التثبيتات دائنا.

ج. بتكلفة الإنتاج: تكلفة أي تثبيت تتضمن تكلفة العتاد، اليد العاملة، وأعباء الإنتاج الأخرى، ويتم تسجيل الحصول على التثبيت بجعل الحساب 21 تثبيتات عينية مدينا والحساب 73 إنتاج مثبت دائنا.

بالنسبة للتثبيتات العينية المتحصل عليها في شكل امتياز، والتي هي بمثابة عقد يسند بموجبه شخص عمومي إلى شخص طبيعي الذي يلتزم بتقديم خدمة عمومية لمدة محددة مقابل إقتضاء أتاوى من مستخدمي هذه الخدمة[15]،وتتم المعالجة المحاسبية لهذه العملية من خلال جعل الحساب 22تثبيتات في شكل إمتياز مدينا والحساب 229حقوق مانح الإمتيازدائنا، ويظهر حق مانح الإمتياز في الخصوم الغير جارية بالميزانية.

وهناك نوع آخر من التثبيتات العينية وهي التثبيتات التي لم تستكمل والجاري إنجازها بإسناد المهمة إلى طرف أخر أو عن طريق إنشاء الكيان للتثبيت بوسائله الخاصة، فإذا كان طرف أخر هو المكلّف بإنشاء التثبيت في هذه الحالة يكون التسجيل المحاسبي للعملية بجعل الحساب 23 تثبيتات جاري إنجازها مدينا والحساب40x الموردون والحسابات الملحقة دائنا **(الشكل 2)**، أمّا في حالة إنشاء التثبيت بوسائل الكيان الخاصة فيتم جعل الحساب 23تثبيتات جاري إنجازها مدينا والحساب 73الإنتاج المثبت دائنا.

الشكل 02 : تثبيتات جاري إنجازها مسندة إلى للغير.

N / .. / ..

	xxx	تثبيتات جاري إنجازها		23
xxx		الموردون والحسابات الملحقة (إثبات وجود تثبيتات جارى إنجازها)	40	

2.3.1. إهتلاك التثبيتات العينية.

عند استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني يتم حسابه كعبء إلاّ إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه، ويوزع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل[16]،وهناك ثلاث طرق لإهتلاك التثبيت وتشمل (طريقة الإهتلاك الخطي، طريقة الإهتلاك المتناقص، الإهتلاك المتزايد، طريقة وحدات الإنتاج).

بالنسبة لطريقة الإهتلاك الخطي تقود إلى عبئ ثابت على المدة النفعية للأصل، ويحسب قسط الإهتلاك السنوي وفق القانون التالي:

حيث: القيمة القابلة للإهتلاك = التكلفة الأصلية - التكلفة المتبقية

ويتم التسجيل المحاسبي لقسط الإهتلاك السنوي بجعل حساب 681مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة مدينا وحساب281 إهتلاك التثبيتات العينية دائنا.

أما طريقة الإهتلاك المتناقص تقود إلى عبئ تناقص على مدّة الأصل النفعية، حيث أنّ:

القسط المتناقص للدورة = القيمة المحاسبية الصافية في بداية الدورة X معدل الإهتلاك المتناقص.

معدل الإهتلاك المتناقص = معدل الإهتلاك الثابت X المعامل.

ويكون المعامل كما يلي:**الجدول 01 :** معامل الإهتلاك المتناقص.

المدة العادية للإستعمال	3 أو 4 سنوات	5 أو 6 سنوات	أكثر من 6 سنوات
المعامل الضريبي	1.5	2	2.5

تكون القيمة المحاسبية الصافية للسنة السابقة هي المبلغ القابل للإهتلاك في السنة الحالية، وعندما يصبح معدل الإهتلاك المتناقص أقل أو يساوي عدد السنوات المتبقية/100 ، ننتقل إلى الطريقة الخطية، ويتم تسجيل قسط الإهتلاك بنفس قيد الإهتلاك الخطي.

ويقودالإهتلاك المتزايد، إلى عبئ يتنامى مع المدة النفعية للأصل ويحسب قسط الإهتلاك كما يلي:

الأصل

ويتم تسجيل قسط الإهتلاك بنفس طريقتي الإهتلاك السابقتين.

أما فيما يتعلق بالطريقة الرابعة والتي تتمثل في طريقة وحدات الإنتاج، حيث يترتب عليها عبئ يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل، ويحسب قسط إهتلاك الدورة كما يلي:

ك

3.3.1. خسائر القيمة عن التثبيتات العينية.

تعرف خسارة القيمة بأنّها فائض القيمة المحاسبية للموجودات عن قيمتها الواجبة التحصيل وهذه العملية تكون في نهاية السنة[17]،فإذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لتثبيت عيني معيّن أقل من القيمة المحاسبية الصافية، فإنّه يتم تسجيل الحساب 681مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة في

الجانب المدين وجعل الحساب 291 خسائر القيمة عن التثبيتات دائنا، أمّا إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية نقوم باسترجاع القيمة المكونة في الدورة السابقة بجعل الحساب 291 مدينا والحساب 781استرجاع خسائر القيمة عن الأصول غير الجارية دائنا ويكون الاسترجاع بمبلغ الخسارة المكونة فقط.

ووفقا للمعالجة السابقة فإنّ أي تثبيت عيني يتم إدراجه عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة، وإذا تمت إعادة تقييم تثبيت عيني عن طريق مؤشر محدد بالنسبة إلى تكلفته التعويضية الصافية من الإهتلاك أو بالرجوع إلى القيمة السوقية، فإنّ مجموع الإهتلاكات في تاريخ إعادة التقييم يصحح بالتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل، بحيث تكون مساوية للمبلغ المعاد تقييمه[18].

4.3.1. التنازل على التثبيتات العينية.

يمكن لأي تثبيت عيني أن يخرج عن الكيان إمّا عن طريق بيعه أو استبداله بأصل آخر أو التنازل عليه بدون مقابل أو عند انقضاء عمره الإنتاجي، وبصفة عامة عند التنازل عن تثبيت عيني يجب أولا حساب قسط الإهتلاك الخاص بسنة الخروج، هذا إن لم يكن الأصل قد إهتلك كليا ومن ثمّ حساب القيمة الدفترية للأصل وتحديد إن كانت هناك نواتج أوخسائر[19]ويتم إثبات قسط الإهتلاك بجعل الحساب 681مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة مدينا والحساب 281إهتلاك تثبيتات عينية دائنا، بعد ذلك يتم ترصيد الأصل المتنازل عنه بترصيد القيمة الإجمالية للأصل بجعلها دائنة أي الحساب 21 تثبيتات عينية يقابلها في الجانب المدين الحسابين رقم 281إهتلاك تثبيتات عينية والحساب 291 خسائر القيمة للتثبيتات العينية، ومنه يتم حساب نتيجة التنازل وذلك بطرح القيمة المحاسبية الصافية للأصل من صافي نواتج التنازل، فتكون أمام حالتين وهما:

الحالة الأولى: وهي فائض قيمة فتسجل كنواتج للدورة بحيث يسجل في الجهة المدينة الحساب (281، 291،512، 503، 462) الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات، بينما تسجل في الجهة الدائنة الحسابات 21 و 752فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة الغير مالية

الحالة الثانية: وفهي نواقص قيمة فتسجل على أنها أعباء بجعل الحسابات 281، 291، 512، 462، 652نواقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية مدينة والحساب 21 دائنا.

2. قواعد النظام المحاسبي المالي والمعالجة المحاسبية للتثبيتاتفي مجمع متيجي.

لقد حاولنا من خلال المحور الأول للدراسة إبراز أهم المعالجات المحاسبية للتثبيتات العينية، ولدراسة انعكاسات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية سنحاول في هذا الجانب التطبيقي معرفة مدى التطبيق على مستومجمع متيجي بولاية مستغانم، حيث قمنا بجمع البيانات اللازمة من خلال استبيانات وتم تفريغها وتحليل نتائجها باستخدام برنامج SPSS 20.

لقد تم تحضير الاستبيان باختيار مجتمعالدراسةبالتركيز على المستوى العلمي،الخبرة، مصلحة مزاولة النشاط، كما تمتحديدحجمالعينةبشكلمسبقنظرالتجاوبالعديدمنالموظفينمعما جاء في الاستبيان، وبالنسبة لكيفية توصيل استماراتالاستبيانإلىعينةالدراسة كان عن طريق التسليمالمباشر،ولتفعيل عملية الاستقصاء قمنا بتوزيع وجمع الاستمارة بأنفسنا، مع تبنى دائما موقع بعيد ومستقل ما عدا التدخل في بعض الأحيان لشرح الأسئلة وتبسيطها لأفراد العينة المدروسة، وبشكل عام يظهر نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي.

الشكل03: نموذج دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية.

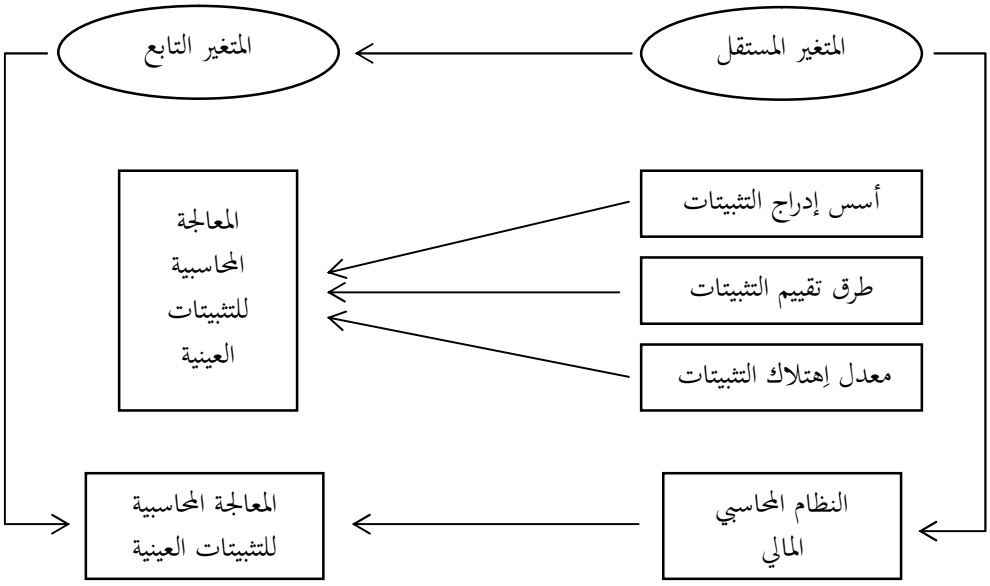

1.2. استعراض وتحليل بيانات الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بتوزيع الاستمارة على مستومختلف مكاتب المجمعحيث وصل عدد الاستمارات الموزعة 75استمارة، وقد تم تحصيلاكبرنسبةتمثيلممكنة89,33 بالمائةحوالي 67 استمارة صالحة للدراسة،وبلغ عدد الاستمارات الواردة بعد الآجال8استمارات ولم تؤخذ بعين الاعتبار، أما بالنسبة لمقياس الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 02: مجالات الاجابة على اسئلة الاستبيان واوزانها.

التقييم	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

وقد تم تقسيم مقياس ليكرت الخماسي حسب تحديد المدى والمجالات موضحة في الجدول التالي:

طول الفئة = 5-1/3 =1.33 وعليه يتم تحديد درجة الموافقة (منخفض، متوسط، مرتفع).

الجدول03: درجة الأهمية بالنسبة للفقرات.

المجال	مستوى الأهمية
[1 - 2.33]	منخفض

متوسط	[3.66-2.34]
مرتفع	[5 - 3.67]

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدمت معادلة "ألفا كرونباخ" لحساب الثبات كما هو موضح.

الجدول04: مقياس ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,733	16

يبين الجدول معامل الثبات الكلي ألفا كرونباخ لأداة الدراسة وقد بلغ (0.73) وهو معامل جيد لتجاوزه القيمة الطبيعية في العلوم الاجتماعية والإدارية (0.60)، وهذا يدل على أن الاستبيان الخاص بهذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي هو صالح للاستعمال في هذه الدراسة الميدانية، أما فيما يتعلق بخصائص عينة الدراسة فيمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول05: خصائص أفراد العينة المدروسة.

المتغير	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	41	61,19
	أنثى	26	38,81
السن	اقل من30سنة	21	31,34
	من30إلى40سنة	28	41,79
	أكثر من40سنة	18	26,87
المستوى الاكاديمي	ليسانس	19	28,36
	ماستر	26	38,80
	ماجيستر	6	8,96
	دكتوراه	0	0
	شهادات أخرى	16	23,88
الوظيفة الحالية	مدقق	4	5,97
	محاسب معتمد	5	7,46
	موظف اداري	44	65,67

	رئيس مصلحة	7	10,45
	مسيرين	7	10,45
الخبرة المهنية	اقل من5سنوات	15	22,38
	من5إلى10 سنوات	31	46,28
	من10إلى15سنة	14	20,89
	أكثر من15سنة	7	10,45
الفئة المستهدفة	مصلحة المالية والمحاسبة	40	59,70
	مصلحة الإنتاج	20	29,85
	مصلحة التوزيع	4	5,97
	مصلحة الموارد البشرية	3	4,48

بعد استعراض خصائص وسمات عينة الدراسة والمعلومات المتعلقة بأفراد العينة، يتم الدخول مباشرة في تحليل أبعاد الاستبيان والذي يكون من خلال عدة زوايا منها المحور المرتبط بإدراج الأصول كتثبيتات عينية،طرق تقييم التثبيتات العينية، حساب إهتلاك التثبيتات العينية، إهتلاك التثبيتات العينية وأثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات.

البعد الأول:إدراج الأصول كتثبيتات عينية، طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يدرج الأصل كتثبيت عيني.

الجدول06:إدراج الأصول كتثبيتات عينية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
إذا كان يحقق منافع اقتصادية مستقبلية	3,01	1,108	متوسط	4
إذا كان يمكن تحديد تكلفته بصورة دقيقة	3,94	0,967	مرتفع	2
إذا كان حيازته تفوق السنة المالية	3,76	1,256	مرتفع	3
إذا كان له كيان مادي ملموس وتعبير نقدي	4,09	0,996	مرتفع	1

من خلال نتائج الاستبيان جاءت عبارات البعد الأول أسس إدراج التثبيتات كما يلي:

- **العبارة الأولى:** جاءت في المركز الرابع بمتوسط حسابي قدره 3.01 ذات مستوى أهمية متوسطة، إذ أن عناصر الكيان المادية لا تثبت كأصل إلا إذا كانت تحقق منافع مستقبلية، وقد بلغ الانحراف المعياري حوالي 1.108 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثانية:** جاءت في المركز الثاني بمتوسط حسابي قدره 3.94 ذات مستوى أهمية مرتفع، وقد بلغ الإنحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 0.967 يبين مدى انسجام اتجاه إجابات عينة الدراسة؛

- **العبارة الثالثة:** جاءت في المركز الثالث بمتوسط حسابي قدره 3.76 ذات مستوى أهمية مرتفع، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 1.256 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- العبارة الرابعة: والتي تمحورت حول ما يتم تصنيفه كتثبيتات عينية بناءا على الوجود المادي والملموس له والتعبير النقدي، جاءت في المركز الأول بمتوسط حسابي قدره 4.09 ذات مستوى أهمية مرتفع، وقد بلغ الانحراف المعياري 0.996 يبين مدى انسجام اتجاه إجابات عينة.

البعد الثاني: تقييم التثبيتات العينية، يتم تسجيل التثبيتات العينية على أساس:

الجدول07: تقييم التثبيتات.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية	الترتيب
قيمتها الحقيقية في السوق	2,70	1,337	متوسط	3
قيمتها العادلة وقت التسجيل	2,18	1,072	منخفض	4
قيمة كلفتها التاريخية عند تاريخ اِقتنائها	3,04	1,211	متوسط	1
قيمتها الاِستبدالية	2,93	1,210	متوسط	2

من خلال نتائج الاستبيان جاءت عبارات البعد الثاني،طرق تقييم التثبيتات العينية كما يلي:

- **العبارة الأولى:**والتي تمحورت حول تقييم التثبيتات العينية حسب قيمتها السوقية،جاءت في المركز الثالث بمتوسط حسابي قدره 2.70 ذات مستوى أهمية متوسطة، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.337 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثانية:** جاءت في المركز الرابع بمتوسط حسابي قدره 2.18 ذات مستوى أهمية منخفض، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 1.072 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثالثة:** جاءت في المركز الأولبمتوسط حسابي قدره 3.04 ذات مستوى أهمية متوسط، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.2511 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- العبارة الرابعة: جاءت في المركز الثاني بمتوسط حسابي قدره 2.93 ذات مستوى أهمية متوسط، والتي تمحورت حول تقييم التثبيتات العينية بناءا على قيمتها الاستبدالية، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.210يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة.

البعد الثالث: إهتلاك التثبيتات العينية، يتم حساب اهتلاك التثبيت العيني وفق:

الجدول08: حساب الإهتلاكات.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
معدّل الاِهتلاك المتناقص	3,58	1,257	متوسط	4

معدّل عدد وحدات النشاط	3,78	1,071	مرتفع	3
معدّل الإهتلاك المتزايد	4,10	0,855	مرتفع	2
معدّل الإهتلاك الخطي	4,13	0,833	مرتفع	1

من خلال الجدول 08ونتائج الاستبيان جاءت عبارات البعد الثالث إهتلاك التثبيتات العينية كما يلي:

- **العبارة الأولى:** جاءت في المركز الرابع بمتوسط حسابي قدره 3.58 ذات مستوى أهمية متوسط، والتي تمحورت حول حساب إهتلاك التثبيتات العينية وفق المعدل المتناقص، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.257 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثانية:** والتي تمحورت حول حساب إهتلاك التثبيتات العينية وفق معدل عدد وحدات النشاط،جاءت في المركز الثالث بمتوسط حسابي قدره 3.78 ذات مستوى أهمية مرتفع، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 1.071 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثالثة:** جاءت في المركز الثاني بمتوسط حسابي قدره 4.10 ذات مستوى أهمية مرتفع، والتي تمحورت حول تقييم التثبيتات العينية بناءا على الكلفة التاريخية لاقتنائها، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.2511 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الرابعة:** والتي تمحورت حول حساب إهتلاك التثبيتات العينية وفق المعدل المتزايد،جاءت في المركز الثاني بمتوسط حسابي قدره 2.93 ذات مستوى أهمية متوسط، وقد بلغ الانحراف المعياري حوالي 0.855يبين مدى انسجام اتجاه إجابات عينة.

البعد الرابع: إهتلاك التثبيتات العينية، يظهر أثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات من خلال:

الجدول09: أثر النظام المحاسبي المالي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
تحديد القيمة الحقيقية للتثبيت العيني من خلال حساب الإهتلاكات	2,99	1,121	متوسط	4
تحديد الخسائر والأرباح المتولدة عن التثبيتات العينية	3,15	1,362	متوسط	3
تحديد طرق تسجيل الحصول على التثبيتات	3,30	1,414	متوسط	2
حذف كل تثبيت عيني من الميزانية عند خروجه من الكيان	4,69	0,467	مرتفع	1

من خلال الجدول ونتائج الاستبيان جاءت عبارات البعد الثالث إهتلاك التثبيتات العينية كما يلي:

- **العبارة الأولى:** جاءت في المركز الرابع بمتوسط حسابي قدره 2.99 ذات مستوى أهمية متوسط، وتمحورت هذه العبارة حول بروز أثر النظام المحاسبي المالي على التثبيتات العينية فيتحديد القيمة

الحقيقية للتثبيت العيني من خلال حساب الإهتلاكات، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.121 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛

- **العبارة الثانية:** جاءت في المركز الثالث بمتوسط حسابي قدره 3.15 ذات مستوى أهمية متوسط، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة حوالي 1.362 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الثالثة:**والتي تمحورت حول بروز أثر النظام المحاسبي المالي في تحديد طرق تسجيل الحصول على التثبيتات،جاءت في المركز الثاني بمتوسط حسابي قدره 3.30 ذات مستوى أهمية متوسط، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 1.414 يبين مدى تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة؛
- **العبارة الرابعة:** جاءت في المركز الأول بمتوسط حسابي قدره 4.69ذات مستوى أهمية مرتفع، والتي تمحورت حول بروز أثر النظام المحاسبي الماليفي حذف كل تثبيت عيني من الميزانية عند خروجه من الكيان، وبلغ الانحراف المعياري حوالي 0.467يبين مدى انسجام اتجاه إجابات عينة.

2.2. اختبار ومناقشة الفرضيات

لإثبات فرضيات الدراسة تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون وتحليل الانحدار البسيط لمعرفة وجود الارتباط بين المتغيرات، ومعامل التحديد لتفسير مقدار مساهمة المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع، انطلاقا من الفرضية الأولى وذلك من خلال ما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين أسس إدراج التثبيتات كأصولوالنظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي؛
- **الفرضية الصفريةH_0:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$بينإدراج التثبيتات العينية كأصولوالنظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي؛
- **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$بينإدراج التثبيتات كأصولوالنظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي.

الجدول10: نتائج معامل الانحدار البسيط لبعد إدراج التثبيتات كأصولو قواعد النظام المحاسبي المالي.

معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	معامل التحديد المعياري	F	مستوى الدلالة
0.74	0.54	0.53	77	0.000

من خلال الجدول 10يظهر أن معامل الارتباط بين إدراج عناصر الأصول كتثبيتات عينيةوقواعد النظام المحاسبي المالي$R=0.74$و هذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين إدراج الأصول كتثبيتات عينية وقواعد النظام المحاسبي المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد$R^2=0.54$وهذا يبين قدرة تفسير إدراج الأصول كتثبيتات عينية بـ54 % في تفسير النظام المحاسبي الماليويزيد تأكيد صحة الدراسة، في حين تبقى 46% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 77 وهي قيمة أكبر من

القيمة المجدولة، وبالتالي هي دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى معنوية قدر بـSIG=0.000وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 ≤αبين إدراج الأصول كتثبيتات عينيةو قواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي، مع قبول الفرضية البديلةH_1التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ≤α 0.05بين إدراج التثبيتات كأصولالأصول كتثبيتات عينية و قواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وتنص على أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ≤α 0.05بين طرق تقييم التثبيتاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي؛
- **الفرضية الصفريةH_0:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 ≤αبين طرق تقييم التثبيتاتو قواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي؛
- **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≤αبين طرق تقييم التثبيتاتو قواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي.

الجدول11: الخصائص الإحصائية لبعد طرق تقييم التثبيتات وقواعد النظام المحاسبي المالي.

معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	معامل التحديد المعياري	F	مستوى الدلالة
0.50	0.25	0.24	22	0.000

يبين الجدول رقم 11 أن معامل الارتباط بين طرق تقييم التثبيتاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي0.50=R يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين تقييم التثبيتاتوالنظام المحاسبي المالي،كما أن قيمة معامل التحديدبلغت0.25= R^2وهو يبين قدرة تفسير النظام المحاسبي المالي بـ25 % في تفسير طرق تقييم التثبيتات في المجمع ويزيد تأكيد صحة هذه الدراسة، في حين تبقى نسبة65% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 22 وهي أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي هي دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى معنوية الذي قدر بـSIG=0.000 وهواقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ≤α 0.05 بين طرق تقييم التثبيتاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي، ونقبل الفرضية البديلة H_1التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05≤αبين طرقتقييم التثبيتاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05≤αبين أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي المالي؛
- **الفرضية الصفريةH_0:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05≤αبين أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي؛

- **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$بين أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي المالي في مجمع متيجي.

الجدول12: نتائج معامل الإنحدار البسيط لبعد أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي المالي.

معامل الارتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	معامل التحديد المعياري	F	مستوى الدلالة
0.79	0.64	63	113	0.000

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي المالي$R=0.79$وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بين أساليب حساب الإهتلاكات وقواعد النظام المحاسبي المالي، كما نلاحظ أنه قد بلغت قيمة معامل التحديد$R^2=0.64$وهو يبين قدرة تفسير النظام المحاسبي المالي بـ64% في تفسير حساب الإهتلاكات ويزيد تأكيد صحة هذه الدراسة،في حين تبقى 36% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي، وقد بلغت قيمة F المحسوبة 113 وهي قيمة أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي هي دالة إحصائيا بالنظر إلى مستوى معنوية الذي قدر بـ$SIG=0.000$ وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذاتدلالة إحصائية عندمستوى دلالة0.05 $\geq \alpha$ بين أساليب حساب الإهتلاكاتوقواعد النظام المحاسبي الماليفي مجمع متيجي، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين أساليب حساب الإهتلاكات وقواعد النظام المحاسبي المالي ونقبل الفرضية البديلة H_1التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

خاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة أثر النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية، حيث أدخل هذا النظام المحاسبي تغييرات كبيرة على طرق المعالجة المحاسبية للتثبيتات وذلك من خلال معالجتها وفقا لمتطلبات الإطار التصوري المبني على قواعد المعايير المحاسبية الدولية بهدف تغطية النقائص التي احتوى عليها النظام المحاسبي السابق، خاصة فيما يتعلق بطرق إدراج وتصنيف التثبيتات العينيةوكذا معايير تقييمها وأساليب إهتلاكها، كما خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية تأثير قواعد النظام المحاسبي المالي على المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية إلا أنّ التطبيق الكلي لها لم يتحقق بعد، ليبقى النظام المحاسبي المالي على مستوى الكيانات الصغيرة والمتوسطةمجرد ضرورة حتمية ألزمها الانفتاحالاقتصادي وسعي الهيئات المسئولة التعجيل بالإدخال التدريجي للنظام الجديد لمواكبة التطورات الحاصلة ودفع المؤسسات الاقتصادية للاستعداد لتبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها، الشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات المالية، المنظمة العالمية للتجارة...، وقد قادت هذه الدراسة إلى الخروج بمجموعة من النتائج تتمحور فيما يلي:

- التطبيق الجيد لقواعد النظام المحاسبي المالي يسمح بالتقييم الصحيح للموجودات وهو أكثر إفصاحا؛

- احترام قواعد النظام المحاسبي المالي يعطي صورة جيدة عن طرق التصنيف والتقييم؛
- النظام المحاسبي المالي يساعد على تقييم قيمة التثبيتات العينية دوريا من خلال حساب الإهتلاكات؛
- يعتمد النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات العينية على الموجودات الفعلية وليس على أساس الميزانية،
- يحمل النظام المحاسبي المالي الكلفة الحقيقة للتثبيتات العينية بتقييمها بالتكلفة التاريخية وليس السوقية؛
- وجود علاقة طردية متوسطةعلى مستوى مجمع متيجي بين أسس إدراج الأصول كتثبيتات عينية وقواعد النظام المحاسبي المالي من خلال معاملالارتباط(0.74)؛
- وجود علاقة طردية متوسطة على مستوى مجمع متيجي بينطرق تقييم التثبيتات وقواعد النظام المحاسبي المالي من خلال معاملالارتباط(0.50)؛
- وجود علاقة طردية قوية على مستوى مجمع متيجي بين أساليب حساب الاهتلاكات وقواعد النظام المحاسبي الماليمن خلال معامل الارتباط(0.79)؛
- مجمع متيجي لم يصل إلى التطبيق الكلي لقواعد النظام المحاسبي المالي، وهو يسعى جاهدا لتحقيق ذلك.

الهوامش:

[1]حسين قاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 142- 143.

[2] بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة، الطبعة الثانية 2012، ص ص 138- 139.

[3] لخضر لعلاوي، **نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقها**، الجزائر، 2011، ص ص 244- 245.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

[5]عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة: النظام المحاسبي المالي**، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 73.

[6] مُحَمَّد سامي راضي، **محاسبة الأصول**، دار التعليم العالي، مصر، 2011، ص 417.

[7].Association française de normalisation.

[8]. DEPALLENS G. & autre, Gestion financière de l'entreprise, Sirey 10, Paris, 1990, P 35.

[9]. COLASSE B, **Comptabilité général PCG et IAS,** édition Economica, paris, 2001, p25.

[10]مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي: تجربة الجزائر، **مجلة الباحث**، ورقلة، عدد 01، 2002، ص 53.

[11].OULD AMER S, la normalisation comptable en Algérie : Présentation de Nouveau Système comptable et finance, **Revue des sciences économiques et gestion**, N° 10, 2010, P P 29-30.

[12]نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**، عدد 09، 2017، ص 36.

[13]. Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, Ministère des finances, 2005, PP 4-5.

[14] بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 139.

[15] رحال نصر، عوادي مصطفى، "تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"،**الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر**، المركز الجامعي الوادي، 18/17 جانفي 2010، ص 10.

[16] بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 140.

[17] عبد الرحمن عطية، مرجع سابق، ص 133.

[18] بلعروسي أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص ص 143-144.

[19] عبد الحي مرعي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 566.